



بيان صادر عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

والأطر والجمعيات والمراكز النسوية

بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي

8-3-2020

تحت شعار:

بالمقاومة والوحدة والصمود نسقط صفقة القرن..... ونقيم دولة العدالة والمساواة

تحيي المرأة الفلسطينية في الوطن والشباب الثامن من آذار يوم المرأة العالمي لهذا العام، وهي تواصل نضالها من أجل الحرية والاستقلال وتحقيق حقوقنا الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير على أرضها واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس، دولة المساواة والعدالة الاجتماعية.

كما يأتي هذا اليوم والمرأة الفلسطينية تقاوم بكل قوة المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية المسماة "بصفقة القرن" الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية، وفرض حقائق على الأرض لمنع قيام الدولة ذات السيادة التي مهّدت لها عبر اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارتها إليها وتجفيف أموال وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشريع ضم المستوطنات والاعوار وعزل القدس وفرض الحصار على قطاع غزة مخالفة بذلك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية.

إن معاناة المرأة من ممارسات الاحتلال العدوانية ذات الطابع العنصري وانعكاساتها واضحة لكل من يرى ويسمع، حيث لا زالت 48 أسيرة تقبع خلف القضبان ضد سياسة ادارة السجون بالحرمان من كافة الحقوق التي نص عليها القانون الدولي الانساني واتفاقية جنيف الرابعة بخصوص أسرى الحروب ولا زال الاحتلال يمارس سياسة تدمير البيوت

التي وصلت الى ارقام غير مسبوقه بهدف تشريد الشعب وتهجيرهم، عدا عن تفاقم معدلات البطالة والفقر بسبب سيطرة الاحتلال على الموارد الاقتصادية وحرمان الشعب من استغلالها.

ويأتي يوم المرأة العالمي هذا العام وقد تعرض النضال النسوي إلى نكسة خطيرة أساءت لنضال المرأة الفلسطينية عبّرت عنها الهجمة العدائية المنظمة من قبل الاتجاهات الأصولية المتحالفة مع العشائر على المرأة الفلسطينية من خلال استخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشويه مضامينها للحد الذي وصل بهم إلى مطالبة السلطة الوطنية بعد خمس سنوات على الانضمام للإسحاب من الاتفاقية التي تدعو الدول الى تحقيق المساواة بين المواطنين والمواطنات بالحقوق والواجبات ونبذ التمييز الممارس ضد المرأة.

ولم يكفي الاتجاه الاصولي المتطرف بتحشيد المجتمع وحقنه بالادعاءات الملفقة بل قام بالتحريض من أجل إغلاق مقرات الجمعيات والمراكز النسائية الأمر الذي شكّل خطراً على الحركة النسائية وكوادرها ومساساً مباشراً بتاريخها ونضالها وكذلك في وجه المساعي الرسمية باتجاه عملية المواءمة خاصة أننا نعتبر أن الهجمة قد حققت بعض أهداف الهجوم السلفي وأثرت على التوجه الحكومي وعلى مسار عملية المواءمة ويؤدي إلى إضعاف المنظومة الحقوقية وتجزئتها مما سيكون له تبعات سلبية على حقوق الانسان والحريات العامة.

ان المرأة الفلسطينية في هذه المناسبة تؤكد على ما يلي:

- استمرارها في التمسك ببرنامجها النضالي الوطني والاجتماعي ودورها في مقاومة الاحتلال من أجل إسقاط صفقة القرن وجميع المشاريع التصفوية من جهة، واستمرار تمسكها بالنضال الاجتماعي والقانوني من أجل نيل حقوقها الطبيعية في المساواة والعدالة الاجتماعية.
- إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وعلى أهمية تفعيل وتعزيز دور مؤسساتها وتطبيق قراراتها المتخذة في اجتماعات هيئاتها القيادية بشأن

تحديد العلاقة مع الاحتلال واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتنفيذ قراري المجلسي الوطني والمركزي بتمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30 % في جميع هيئات وبنى الدولة

• دعوة المجتمع الدولي للقيام بمسؤولياته عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومحكمة مرتكبي جرائم الحرب وضد الانسانية الصهاينة وتعزيز مقاطعة اسرائيل كدولة احتلال.

• التأكيد على مطالباتها المتتالية في نشر اتفاقية سيداو في جريدة الوقائع الرسمية دون إبطاء التزاما بالقانون الأساسي

• مطالبة الحكومة الالتزام بالتوصيات والملاحظات المقدمة من لجنة اتفاقية سيداو وتكثيف جهودها من أجل تعزيز حقوق الانسان وحقوق المرأة ونبذ التمييز ضدها من خلال تجسيد مشاركة المؤسسات النسوية والمجتمع المدني في المشاورات وخاصة في إعداد تقرير المتابعة

• الاستجابة للتعديلات المقدمة من الاتحاد ومؤسسات المجتمع المدني بخصوص قانون حماية الاسرة وإصداره فوراً

• اتخاذ التدابير الفورية لتغيير الانماط الثقافية التمييزية والاقصائية وخاصة على صعيد المناهج والاعلام وكذلك المطالبة إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع صدور تصريحات تحريضية من قبل الشخصيات الرسمية ضد المرأة

المجد للشهيدات والشهداء.....الحرية للأسيرات والأسرى

معا لإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس